الأمم المتحدة

A/79/275

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 71 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 219/78 ويغطي الفترة من 15 آب/أغسطس 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024. ويركز التقرير على الوضع المتدهور والأزمة المتفاقمة في ميانمار بعد استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021. فقد تفاقمت أوجه الضعف الموجودة من قبل وحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. واستمر تصاعد العمليات الأمنية من جانب القوات المسلحة لميانمار وتأثيرها الشديد على المدنيين. وكثفت المنظمات العرقية المسلحة وقوات المقاومة من عملياتها المنسقة ضد الجيش، محققةً مكاسب على الأرض، لا سيما في المناطق الحدودية وعلى وجه الخصوص منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقا لتقديرات عام 2024، سيحتاج 18,6 مليون شخص، أي ثلث سكان البلد، إلى تلقي مساعدة إنسانية. وهناك حاليا أكثر من 3,2 ملايين نازح داخلي. ولا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية على نطاق واسع، وهي تتفاقم بسبب النقص الكبير في التمويل وانعدام الأمن. وأفيد بمقتل أكثر من 5 000 مدني منذ استيلاء الجيش على السلطة، من بينهم أكثر من 600 طفل، مع ورود تقارير عن أعمال عنف جنسي وجنساني ارتكبها الجيش وغيره من الجهات المسلحة وكان تستهدف النساء والفتيات في الغالب. ورداً على الخسائر التي مني بها في ساحة المعركة، لجأ الجيش بشكل متزايد إلى الغارات الجوية العشوائية والقصف بقذائف الهاون والحرق المتعمد، مما أثر على البنية التحتية للتعليم والصحة. وقد ازدهرت الجريمة العابرة

* A/79/150.

24-14103 (A) 200824 300824

الرجاء إعادة استعمال الورق

للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشـــخاص وعمليات الاحتيال، وســـط تدهور الأوضـاع الاجتماعية والاقتصـادية، وكان الفقر وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد. ولا يزال الروهينغيا نازحين داخلياً وخارجياً، بمن فيهم مليون لاجئ تقريبا في بنغلاديش، التي سـاءت فيها الظروف الأمنية في مخيمات اللاجئين، ما دفع أعداداً متزايدة من الروهينغيا إلى القيام برحلات بحرية خطرة. ولم تتخذ السلطات العسكرية أي إجراءات جدية لمعالجة الأسـباب الجذرية التي أدت إلى النزوح القسـري للسـكان الروهينغيا. ومنذ انهيار وقف إطلاق النار غير الرســمي بين القوات المســلحة لميانمار وجيش أراكان في ولاية راخين في تشــرين الثاني/نوفمبر 2023، أثر اشتداد النزاع على الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الروهينغيا والطوائف الأخرى في إحدى أفقر ولايات ميانمار، مما أدى إلى تجدد المخاوف المتعلقة بالحماية والتوترات الطائفية التي تحرض عليها أطراف النزاع. لقد كان للتجنيد القسري للنساء والرجال على السواء من قبل جيش ميانمار آثار خطيرة، خاصــة على الشـباب في جميع أنحاء البلد. وفي 5 نيسـان/أبريل 2024، عيّن الأمين العام جولي بيشوب من أستراليا مبعوثة خاصـة له معنية بميانمار، ومنذ 27 أيار/مايو 2024، بدأت المبعوثة الخاصـة في التواصل على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة في ميانمار والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 219/78، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع مناقشاته بشأن ميانمار، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يعرض على ميانمار تزويدها بالمساعدة، وأن يقدم تقرير المبعوثة الخاصة بشأن جميع المسائل ذات الصلة المطروحة في القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. ويغطي هذا التقرير الفترة من 15 آب/أغسطس 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان تدهورا في ميانمار، وتفاقمت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. فمنذ استيلاء الجيش على السلطة، أدى انهيار سيادة القانون إلى زيادة كبيرة في الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وإنتاج المخدرات وتهريبها، وعمليات الاحتيال. ومع اشتداد النزاع المسلح والعنف، اتسعت الآثار الإقليمية المترتبة على ذلك، لا سيما منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ نزح أكثر من 3,2 ملايين شخص داخليًا في جميع أنحاء ميانمار وقت كتابة هذا التقرير، وسعى كثيرون إلى اللجوء إلى بلدان أخرى. وقد أدت القيود المفروضة على الوصول الناجمة عن عدم الاستقرار والعوائق البيروقراطية وتعطل الخدمات الأساسية إلى تفاقم المعاناة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

3 - وتواصل ورود تقارير موثوقة عن الأعمال الوحشية التي ارتكبها جيش ميانمار، بما في ذلك عمليات القصف الجوي العشوائي، وعمليات القتل الجماعي للمحتجزين، وتقطيع أوصال الجثث والتمثيل بجثث القتلى، والعنف الجنسي والجنساني، الذي يستهدف في الغالب النساء والفتيات، والحرق المتعمد للبنى التحتية المدنية. وقد تحققت مصادر موثوقة من مقتل أكثر من 000 5 مدني، من بينهم أكثر من 600 طفل، منذ استيلاء الجيش على السلطة. كما وردت تقارير عن أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين ارتكبتها جماعات المقاومة والمنظمات العرقية المسلحة.

4 - وقد أدان الأمين العام مرارًا وتكرارًا جميع أشكال العنف، مكررًا دعواته لحماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية. ودعا، لا سيما في سياق تواصله مع الدول المجاورة لميانمار، إلى أن تستخدم الجهات الدولية الفاعلة تأثيرها على الجيش لإنهاء حملة العنف التي تستهدف المدنيين والقمع السياسي، وإلى أن تتم محاسبة المسؤولين عن ذلك. وفي بيان صدر قبل 1 شباط/فبراير 2024، الذي يصادف مرور ثلاث سنوات على استيلاء الجيش على السلطة، أعرب الأمين العام عن تضامنه المستمر مع شعب ميانمار ودعمه المتواصل لرغبته في إيجاد مجتمع شامل للجميع وسلمي وعادل. وشدد على الحاجة الملحة لشق طريق نحو انتقال ديمقراطي مع العودة إلى الحكم المدني، وكرر الإعراب عن قلقه إزاء نية الجيش المعلنة للتحرك نحو الانتخابات وسط اشتداد النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان[1].

5 - ودعا الأمين العام إلى استمرار إيلاء الاهتمام الدولي والإقليمي والعمل الجماعي المتسق. ومع تعيين جولي بيشوب مبعوثة خاصة له معنية بميانمار في 5 نيسان/أبريل 2024، أكد الأمين العام مجددًا التزامه بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، للمساعدة في تأمين سلام مستدام وشامل في ميانمار[2].

(1) انظر https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2024-01-31/statement-attributable-the-spokesperson-for-the-secretary-general-%E2%80%93-myanmar.

(2) انظر https://www.un.org/sg/en/content/sg/personnel-appointments/2024-04-05/ms-julie-bishop-of-australia-special-envoy-myanmar.

6 - وفي إطار متابعة قراره 2669 (2022)، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة في 5 شباط/فبراير 2024، قدم خلالها المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إحاطة إلى المجلس بشأن اتصالاته الأولية، وقدم ممثل عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في ميانمار. وعقد المجلس أيضا جلسة مفتوحة في 4 نيسان/أبريل 2024، ركزت على ولاية راخين وتضمنت إحاطات من ممثلي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأجرى المجلس مشاورات مغلقة مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في 23 آب/أغسطس 2023 عقب زيارته إلى ميانمار، واستمع إلى إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 3 تموز/يوليه 2024 بشأن الوضع الإنساني. وعُقد اجتماع بصيغة آريا في 29 أيار/مايو 2024، حيث أطلع ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة المجلس على تأثير النزاعات في ميانمار على الأطفال والشباب.

7 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم ممثلا إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، وكذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، إحاطة إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في حوار تفاعلي بشأن عمل كل منهم عملاً بالقرار 227/77. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار 219/78 بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار.

8 - وردًا على الهجمات الجوية العشوائية المتزايدة التي يشنها جيش ميانمار، بما في ذلك على المستشفيات والمدارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 20/55 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار بتوافق الآراء في 4 نيسان/أبريل 2024، داعيًا جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تصدير أو بيع أو نقل وقود الطائرات وسلع وتكنولوجيا المراقبة والأسلحة الأقل فتكًا إلى ميانمار. وكان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار قد أفاد في آذار/مارس 2024 بأن هناك زيادة بمقدار خمسة أضعاف في الضربات الجوية ضد المدنيين منذ إطلاق "العملية 1027" في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر A/HRC/56/23، الفقرات 11-19).

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مسؤولون كبار في الأمم المتحدة بزيارة ميانمار لتعزيز الالتزام على نطاق المنظومة بالبقاء في ميانمار وإنجاز المهام، والدعوة إلى حماية المدنيين، والعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق السلام المستدام. فقد زار منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ميانمار في الفترة من 14 إلى 17 آب/أغسطس 2023 وتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع القائد العام للقوات المسلحة لميانمار، كبير الجنرالات مين أونغ هلينغ، للضغط من أجل توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وإزالة العقبات البيروقراطية لتمكين العاملين في المجال الإنساني من توسيع نطاق المساعدات المباشرة للسكان في المناطق المتضررة من النزاع والكوارث الطبيعية. وأعرب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن مخاوفه بشأن مخاطر المتعلقة بالحماية التي تواجه المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، لا سيما في مناطق النزاع. والتقى أيضاً بالعائلات المتضررة من النزاع ومن إعصار موكا، بما في ذلك طائفتا الراخين والروهينغيا. وعقب زيارته، دعا إلى زيادة التمويل لمساعدة ملايين الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء ميانمار[3]. وزار وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ميانمار في الفترة من 3 إلى

(3) انظر https://myanmar.un.org/en/242467-lack-access-and-funding-hampering-aid-18-million-people-myanmar-un-humanitarian-chief-martin.

7 نيسان/أبريل 2024 وتواصل مع مختلف أطراف النزاع من أجل إقامة روابط تنفيذية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وشركائها في ظل تدهور الأوضاع الأمنية.

10 - وعقب تعيينها، أجرت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار مشاورات في مقر الأمم المتحدة، ثم قامت بجولة إقليمية، بما في ذلك زيارات إلى إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا (الرئاسات السابقة والحالية والقادمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا)، مما يعكس التزامها بالعمل عن كثب مع الرابطة والبلدان المجاورة دعماً لعملية تقودها ميانمار. وقامت أيضا بزيارة إلى تايلند تندرج في إطار هدفها المتمثل في الاتصال المبكر بالبلدان التي تشترك في الحدود مع ميانمار.

11 - وفي 5 أيلول/سبتمبر 2023، كرر قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذين حضروا مؤتمر القمة الثالث والأربعين للرابطة في إندونيسيا تأكيد موقفهم بأن توافق الآراء ذا النقاط الخمس لا يزال مرجعهم الرئيسي لمعالجة الأزمة السياسية في ميانمار، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء عدم إحراز "السلطة في ميانمار" تقدما كبيرا في تنفيذه، على الرغم من التزامها بالاتفاق في نيسان/أبريل 2021[4]. وأشار الأمين العام في خطابه الموجه إلى قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 7 أيلول/سبتمبر 2023، إلى تقديره للنهج القائم على المبادئ الذي تتبعه الرابطة من خلال توافق الآراء ذي النقاط الخمس، ونوه بجهود إندونيسيا، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2023، لإشراك جميع أطراف النزاع في الحوار السياسي. كما دعا جيش ميانمار إلى إطلاق سراح جميع القادة المحتجزين والسجناء السياسيين وضمان الاستعادة الكاملة للحكم الديمقراطي[5].

12 - وفي معتكف وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد في 29 كانون الثاني/يناير 2024 في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رحب الوزراء بالجهود الإنسانية التي تبذلها الرابطة وبالمبادرة المشتركة بين تايلند وميانمار لتوسيع نطاق المساعدة على طول الحدود من خلال جمعيتي الصليب الأحمر في البلدين[6]. وفي إطار المبادرة، تم تسليم أول شحنة من مواد الإغاثة عبر الحدود إلى النازحين داخلياً في ولاية كايين في 25 آذار/مارس 2024. وحث وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماعهم السابع والخمسين الذي عُقد في 25 تموز/يوليه 2024 في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف العنف العشوائي في ميانمار فوراً، وإدانة أي تصعيد، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وضمان حماية وسلامة جميع المدنيين وتهيئة بيئة مواتية لإيصال المساعدات الإنسانية وإجراء الحوار الوطني الشامل. ورحب الوزراء أيضاً بتعيين جولي بيشوب مبعوثة خاصة للأمين العام معنية بميانمار، وأكدوا على ضرورة التنسيق الوثيق بين المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمبعوثة الخاصة للأمم المتحدة[7].

(4) انظر https://asean.org/wp-content/uploads/2023/09/CHAIRMAN-STATEMENT-OF-THE-43RD-ASEAN-SUMMIT-FIN-2.pdf.

(5) انظر https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2023-09-07/secretary-generals-remarks-the-asean-un-summit.

(6) انظر https://asean.org/wp-content/uploads/2024/01/Press-Statement-by-the-Chair-of-the-AMM-Retreat-29-Jan-2024.-Final.pdf.

(7) انظر https://asean.org/wp-content/uploads/2024/07/Final-Joint-Communique-of-the-57th-AMM.pdf.

13 - ويؤدي النزاع المتصاعد في جميع أنحاء ميانمار إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية، مما يتسبب في زيادة النزوح وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وفي إطار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2024، تم تحديد 18,6 مليون شخص - وهو رقم قياسي - على أنهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم 5,3 ملايين شخص تم منحهم الأولوية في الحصول على المساعدة العاجلة. ويبلغ التمويل المطلوب لتنفيذ الخطة 994 مليون دولار، وكانت الخطة ممولة بنسبة 19,5 في المائة فقط حتى 29 تموز/يوليه 2024. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والشركاء المنفذين واجهوا قيوداً ومخاطر في تقديم المساعدات، فإن العاملين في مجال تقديم المعونة أظهروا قدرتهم على تقديم الدعم، حتى في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال الشراكات القوية مع المستجيبين المحليين. ووصل العاملون في المجال الإنساني إلى 3,2 ملايين شخص في عام 2023 وإلى حوالي 000 950 شخص في الربع الأول من عام 2024. ويتمتع الشركاء بالقدرة على القيام بالمزيد من العمل ولكنهم يحتاجون إلى المزيد من الموارد وإلى الوصول على نطاق واسع.

14 - واستمر مجلس إدارة الدولة في الحد من وصول الأمم المتحدة وشركائها إلى السكان المتضررين في أجزاء كثيرة من البلد، كما أن العوائق البيروقراطية المتزايدة والتدخل في العمليات من قبل أطراف النزاع الأخرى قد أعاقت إيصال المساعدات في الوقت المناسب. ومنذ شباط/فبراير 2021، استمر الجيش في تمديد حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية في أكثر من 60 بلدة، إلى جانب قيامه بقطع الإنترنت، مما أدى إلى تقويض الحيز المدني وتقييد ممارسة حقوق الإنسان. وكان سنّ التجنيد القسري استناداً إلى قانون الخدمة العسكرية الشعبية (2010) عاملاً ساهم في مغادرة العديد من الشباب ميانمار أو انضمامهم إلى قوات المقاومة. وأدى تطبيق قانون التجنيد القسري أيضا إلى زيادة حدة الاضطرابات الاجتماعية والعنف. كما أن انخفاض عدد الشباب في القوى العاملة يساهم في الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية في ميانمار، مع وجود تقارير موثوقة عن زيادة مستويات عمالة الأطفال. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء تقارير تفيد باحتجاز الشباب وتجنيدهم قسرا، بمن فيهم الروهينغيا، والأثر المحتمل للتجنيد القسري على حقوق الإنسان وعلى النسيج الاجتماعي للطوائف في ميانمار[8].

ثانيا - السياق والتطورات السياسية

ألف - الحالة على أرض الواقع

15 - استمر الجيش في مواجهة صعوبات في توطيد أو استعادة السيطرة على الأراضي في جميع أنحاء ميانمار. واستمر مجلس الدفاع والأمن الوطني في تمديد حالة الطوارئ منذ استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021، حيث تم الإعلان عن آخر تمديد لمدة ستة أشهر في 31 تموز/يوليه 2024. وقد عزيت التمديدات الأخيرة إلى "الوضع غير العادي أو الاستثنائي"[9] و "إلى ضمان تعزيز السلام والاستقرار وسيادة القانون والتدابير الأمنية"[10] على الرغم من الأحكام الواردة في دستور عام 2008 والتي تنص على أن حالة الطوارئ ستستمر لمدة أقصاها عامان.

(8) انظر https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2024-03-18/statement-attributable-the-spokesperson-for-the-secretary-general-myanmar.

(9) انظر https://www.gnlm.com.mm/meeting-1-2024-of-national-defence-and-security-council-of-the-republic-of-the-union-of-myanmar-held/.

(10) انظر https://www.gnlm.com.mm/sac-extends-six-month-term-for-serving-state-responsibilities-under-constitution/.

16 - وقال مجلس إدارة الدولة إنه سيُجري انتخابات في عام 2025، تمشيًا مع خريطة الطريق التي أعلنها والمؤلفة من خمس نقاط، على الرغم من أن الانتخابات قد لا تُجرى على نطاق البلد. وفي 31 تموز/يوليه 2024، قال القائد العام إن الجهود جارية لإجراء تعداد للسكان والأسر المعيشية في بعض المناطق في تشرين الأول/أكتوبر 2024 كجزء من الاستعدادات للانتخابات. وقال أيضًا إن الانتخابات قد تُجرى في البداية في المناطق المستقرة في ميانمار، وذلك حسب التدابير الأمنية السارية في المناطق[11].

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرر الأمين العام الإعراب عن قلقه إزاء نية الجيش المعلنة للمضي قدما نحو إجراء الانتخابات وسط اشتداد النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وشدد على أن التوصل إلى حل شامل للأزمة يتطلب توفير الظروف التي تسمح لشعب ميانمار بممارسة حقوق الإنسان بحرية وبطريقة سلمية.

18 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2024، أصدر مجلس إدارة الدولة بعض التنقيحات على قانونه لتسجيل الأحزاب السياسية، وهو قانون كان قد أُعلن عنه في البداية قبل عام وأدى إلى حل الأحزاب السياسية ذات التأييد الأوسع، بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ومن المتوقع أن تعيق التنقيحات المشاركة السياسية في حال إجراء الانتخابات.

19 - ولا يزال معظم أعضاء الحكومة المنتخبة في ميانمار، بمن فيهم الرئيس وين ميينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، رهن الاحتجاز، على الرغم من أن مجلس الأمن كرر الإعراب عن قلقه العميق وحث الجيش على الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الرئيس ومستشارة الدولة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن مكان وجود مستشارة الدولة بالضبط معروفا. ومنذ استيلاء الجيش على السلطة، كان الاتصال الوحيد المعروف لمستشارة الدولة مع شخصية أجنبية هو اجتماع مع وزير خارجية تايلند آنذاك، دون براموديوناي، في تموز/يوليه 2023. وأفادت التقارير أن الجيش رفض طلبات شخصيات أجنبية أخرى للقاء مستشارة الدولة. وأظهرت الاحتفالات بعيد ميلادها على نطاق البلد في 19 حزيران/يونيه 2024 دعمًا شعبيًا لمستشارة الدولة وللعودة إلى مسار التحول الديمقراطي.

20 - واستمر استهداف الأفراد الذين يدافعون علناً عن عودة ميانمار إلى مسار التحول الديمقراطي واعتقالهم وتوجيه التهم إليهم، بما في ذلك بدعوى الإرهاب أو التحريض. ووفقًا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، تم اعتقال أكثر من 27 000 شخص بين شباط/فبراير 2021 وتموز/يوليه 2024، ولا يزال أكثر من 20 000 شخص رهن الاحتجاز حتى وقت كتابة هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، حُكم على 168 شخصًا بالإعدام خلال الفترة نفسها، منهم 44 شخصًا حوكموا وحُكم عليهم غيابيًا. ووردت تقارير عن معاملة السجناء السياسيين في المعتقلات تضمنت ادعاءات بالحرمان المتعمد من المتطلبات الأساسية، مثل الغذاء الكافي ومياه الشرب.

21 - وازدادت الاشتباكات المسلحة في جميع أنحاء البلد، خاصة منذ أن شن تحالف الأخوة الثلاثي[12] هجومًا منسقًا على الجيش وحلفائه في شمال ولاية شان في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد ألحقت "العملية 1027" بالجيش خسائر مستمرة في ساحة المعركة وأدت إلى استيلاء عضو في التحالف، هو جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، على لاوكاينغ، عاصمة منطقة كوكانغ الخاضعة للإدارة الذاتية.

(11) المرجع نفسه.

(12) يضم تحالف الأخوة الثلاثي جيش أراكان والجيش الوطني لتحرير تأنغ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار.

وقد طردت المنظمة العرقية المسلحة قوات حرس الحدود المتحالفة مع الجيش، التي كانت تسيطر على المنطقة منذ عام 2009 والتي كانت تقوم بعمليات احتيال إجرامية عالمية عبر الإنترنت من المنطقة.

22 - وفي كونمينغ، في الفترة من 9 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024، توسطت الصين في الجولة الثالثة من المحادثات بين تحالف الأخوة الثلاثي وجيش ميانمار وتوسطت في وقف إطلاق النار في شمال ولاية شان. وأفاد التحالف في بيان له أنه وافق على الامتناع عن شن هجمات في المنطقة، وذكر الجيش أنه لن يهاجم الأراضي التي تسيطر عليها المنظمات العرقية المسلحة. وأفادت التقارير أن الاتفاق تضمن إعادة فتح طرق التجارة البرية بين ميانمار والصين، واتفاقا لتقاسم الإيرادات بين جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار (عضو في التحالف) والسلطات العسكرية.

23 - إلا أنه في أواخر حزيران/يونيه 2024، استأنف عضو آخر في التحالف، وهو الجيش الوطني لتحرير تأنغ، عملياته ضد الجيش، مدعومًا بقوات المقاومة المسلحة في شمال ولاية شان وأجزاء من ماندالاي، مدعيًا حدوث انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار من جانب الجيش. واشتبك جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار أيضا مع جيش ميانمار في لاشيو، وهي أكبر مدينة في شمال ولاية شان.

24 - وفي ولاية راخين، تصاعد النزاع بين جيش أراكان (وهو عضو في التحالف) وجيش ميانمار منذ انهيار وقف إطلاق النار غير الرسمي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبحلول تموز/يوليه 2024، أعلن جيش أراكان سيطرته الفعلية على 10 بلدات من أصل 17 بلدة في ولاية راخين. واقترن هذا التصعيد بزيادة التوترات بين الطوائف، بما في ذلك من خلال الترويج للمعلومات المضللة ولخطاب الكراهية. وفي ولاية تشين المجاورة، سيطر جيش أراكان على بلدة باليتوا الواقعة على الحدود مع الهند، مما أجج التوترات مع جبهة تشين الوطنية وضاعف من خطر التوترات العرقية بين طائفتي الراخين والتشين.

25 - وفي أجزاء أخرى من البلد، حققت المنظمات العرقية المسلحة والجهات الفاعلة في المقاومة مكاسب ميدانية كبيرة. وشنّ جيش استقلال كاشين هجومًا في آذار/مارس 2024 سعى في البداية إلى حماية قاعدته في لايزا والسيطرة على الطرق المجاورة، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى الصين. ثم توسع الهجوم بعد ذلك، حيث استولى جيش استقلال كاشين على لويج، وهي واحدة من خمسة مراكز تجارية رئيسية على الحدود بين الصين وميانمار، واشتبك مع الجيش بالقرب من بهامو، وهي ثاني أكبر مدن ولاية كاشين. وزعم العديد من المنظمات العرقية المسلحة أنها لم تكن في حوزتها قط موارد أوفر ولم تملك قط سيطرة واسعة نطاق كهذه.

26 - وقد أعرب كل من الجهات الفاعلة في المقاومة وجيش ميانمار عن ثقتهما في أنهما سينتصران بالوسائل العسكرية. ونتيجة لذلك، لم يبديا اهتمامًا كبيرًا بالتهدئة والحوار دون شروط مسبقة. وقد نص بيان موقف مشترك صادر في 31 كانون الثاني/يناير 2024 عن حكومة الوحدة الوطنية وثلاث منظمات عرقية مسلحة على أن أي مفاوضات مع الجيش ستكون مرهونة بـ "القبول غير المشروط" من قبل الجيش بأهدافها السياسية الستة، بما في ذلك إلغاء دستور عام 2008، وإرساء القيادة المدنية للقوات المسلحة، ومعالجة المظالم[13].

(13) انظر https://knuhq.org/admin/resources/statements/pdf/NUG-ERO-Postion_Statement__EN__Final_30012024.pdf.

27 - وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك بين الجهات الفاعلة في المقاومة في التعبير عن رؤيتها لديمقراطية اتحادية شاملة، بما في ذلك من خلال المناقشات التي جرت في المجلس الشعبي الثاني الذي عقده المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية في نيسان/أبريل 2024، بعد عامين من انعقاد المجلس الأول في كانون الثاني/يناير 2022.

28 - وبصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2023، دعمت إندونيسيا مبادرات شتى، بما في ذلك الحوار بين الجهات الفاعلة في المقاومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقدت إندونيسيا اجتماعًا ضمّ الجهات الفاعلة في المقاومة والمنظمات العرقية المسلحة و "محاوري سلطة ميانمار". وتضمنت المبادرة "تبادل 'الرسائل' من كل مجموعة والتي كان من المتوقع أن تمهد الطريق لحوار تمهيدي محتمل"[14]. وواصلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2024، التواصل مع أصحاب المصلحة في ميانمار، بما في ذلك أولئك الذين أدرجهم الجيش في القائمة السوداء، وزار ممثل لرئاسة الرابطة ميانمار مرتين في عام 2024. كما تواصلت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، في مشاوراتها وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، مع جميع الأطراف.

29 - وواصل مجلس إدارة الدولة الترويج لاتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، مع بعض المنظمات العرقية المسلحة الموقعة عليه، كأساس لعملية سلام قابلة للاستمرار. ولا يزال ينظر إلى الاتفاقية على أنها مثيرة للجدل من قبل بعض الجهات الفاعلة في ميانمار، التي قالت إنها أصبحت باطلة بعد استيلاء الجيش على السلطة. وتضمنت محادثات السلام التي قادها الجيش مناقشات مع المنظمات العرقية المسلحة الموقعة بمناسبة الذكرى الثامنة للاتفاق، التي نظمت في ناي بيي تاو في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ورفضت المنظمات العرقية المسلحة الرئيسية، بما في ذلك العديد من الموقعين الذين يقاتلون ضد الجيش، المشاركة في المناقشات. وفي عام 2024، شهدت منظمتان عرقيتان مسلحتان أخريان موقعتان على الاتفاق انشقاقات، حيث حمل بعض عناصر حزب ولاية مون الجديد ومنظمة با - أو الوطنية السلاح.

30 - وفي شباط/فبراير 2024، أعلن مجلس إدارة الدولة عن تطبيق قانون الخدمة العسكرية الشعبية (2010). ومنذ صدوره، دفع القانون، حسبما أفادت به تقارير، آلاف الشباب إلى الفرار من البلد بحثًا عن الحماية من خلال وسائل سفر نظامية وغير نظامية على حد سواء، مما عرضهم لخطر الاتجار بهم ومواجهة ظروف عمل محفوفة بالمخاطر في الخارج. وأصبح العديد ممن لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالمغادرة عرضة للتجنيد في صفوف الجيش أو أطراف النزاع الأخرى. وساهم هذا الوضع في تدهور الصحة النفسية للشباب، وهو ما انعكس في زيادة التقارير عن حالات الانتحار لدى الشباب. وأثر تطبيق القانون أيضا على فرص كسب الرزق، إذ تسبب في نقص العمالة في العديد من الصناعات المحلية، وبالتالي زيادة عمالة الأطفال وخطر انتهاك حقوق الطفل. وأدى انخفاض القوى العاملة، التي تأثرت على وجه الخصوص بمغادرة الأفراد المؤهلين، إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب أصلا في ميانمار. وأدت الزيادة في الهجرة غير النظامية، ولا سيما إلى البلدان المجاورة، إلى تفاقم الآثار الإقليمية للأزمة.

(14) انظر https://kemlu.go.id/portal/en/read/5545/berita/office-of-the-special-envoy-engagements-with-myanmar-stakeholders-jakarta-20-22-november-2023.

31 - ففي أعقاب انهيار وقف إطلاق النار غير الرسمي في ولاية راخين بين الجيش وجيش أراكان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ادعى جيش أراكان أنه استولى على أكثر من نصف بلدات الولاية، بما في ذلك اثنتان من البلدات الثلاث في شمال ولاية راخين وجزء كبير من بلدة مونغداو. ويقطن في بلدتي مونغداو وبوثيداونغ، اللتين استولى عليهما جيش أراكان في أيار/مايو 2024، حوالي 000 350 من الروهينغيا، أي حوالي نصف السكان الروهينغيا في ولاية راخين. وأفادت تقارير أن جيش أراكان استولى على مطار ثاندوي في جنوب ولاية راخين، وهي المرة الأولى منذ عقود التي تسيطر فيها منظمة عرقية مسلحة على مطار ويقع فيها نزاع مطول في تلك المنطقة.

32 - وتشير العديد من التقارير إلى أن الجيش يجند الروهينغيا قسراً للقتال ضد جيش أراكان. ولا يزال المدنيون، بمن فيهم الروهينغيا، العالقون وسط النزاع، يواجهون مخاوف خطيرة تتعلق بالحماية وسط توترات طائفية متزايدة. وظل الروهينغيا مقيدين في تنقلاتهم، مما زاد من تعرضهم للاختطاف أو التجنيد القسري، مع حرمانهم من الجنسية. وقد أصبحت الظروف في ولاية راخين أقل مواتاة مما كانت عليه في السنوات السابقة للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة والكريمة للاجئي الروهينغيا، بما في ذلك لما يقرب من مليون لاجئ في بنغلاديش.

33 - كما ضاعفت الأزمة التي طال أمدها من أوجه الضعف والمخاطر المتعلقة بالحماية للنساء، والفتيات، والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية المتنوعة. واستمرت التقارير التي تتحدث عن استخدام الجيش والميليشيات التابعة له للعنف الجنسي، إلى جانب تزايد الادعاءات ضد المقاومة المسلحة والمنظمات العرقية المسلحة، بما في ذلك مزاعم الاغتصاب الجماعي والانتقام.

34 - كما استمر العنف والمضايقات في الفضاء الرقمي. واستهدفت قنوات التواصل الاجتماعي المؤيدة للجيش على وجه التحديد المدافعات عن حقوق الإنسان والمشاهير من النساء وأنصار المقاومة المزعومين، بما في ذلك نشر صور جنسية فاضحة، تم تغيير العديد منها رقميًا، واستخدام خطاب كراهية وتمييز جنسي وتمييز.

35 - وازداد الوضع الخطير لنساء الروهينغيا تدهوراً. واستمرت القيود المفروضة على التنقل، والتمييز المنهجي، والابتزاز في ولاية راخين في إعاقة حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية والإنجابية العاجلة، ولجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء في الوقت المناسب. كما أثر مناخ انعدام الأمن السائد على حصول المرأة والفتاة على الرعاية الصحية والتعليم وفرص كسب الرزق في مختلف المجتمعات المحلية.

36 - وعلى الرغم من مواجهة مخاطر وتحديات شديدة، بما في ذلك صعوبات في الحصول على التمويل، واصلت المنظمات النسائية في جميع أنحاء ميانمار جهودها لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للسكان المحتاجين، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وواصلت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة دعم النساء، بما في ذلك الناجيات من العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في ميانمار، حيث يعمل العديد منهن في الخفاء. كما واجهت المنظمات العرقية صعوبات في الحصول على التمويل. وقد اعتُقل بعض أعضاء هذه المنظمات، وظل آخرون مترددين في تسجيل منظماتهم، خوفًا من زيادة تدقيق الجيش أو من انتقامه.

37 - ولا يزال الأطفال والشباب في ميانمار يتأثرون بشدة بالأزمة المستمرة. ولا يزال الحصول على التعليم محدوداً بالنسبة للأطفال والمراهقين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ذوي الإعاقة. ولم يتيسر لـ 4,5 ملايين طفل على الأقل سوى إمكانية محدودة للتعلم، أو لم يتح لهم ذلك على الإطلاق.

38 - وأدت زيادة الغارات الجوية على المدارس والمرافق الصحية إلى زيادة إعاقة الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وفي عام 2023، ازدادت الانتهاكات ضد الأطفال في ميانمار بنسبة 123 في المائة، حيث بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد 093 2 طفلا (694 1 صبيا و 385 فتاة و 14 طفلاً لم تعرف هويتهم الجنسية) 799 2 انتهاكا. وازدادت الحالات التي تم التحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في ميانمار بنسبة 400 في المائة تقريباً (انظر A/78/842-S/2024/384). وكان أكثر من 20 في المائة من الضحايا المدنيين للألغام الأرضية والذخائر المتفجرة من الأطفال.

باء - حقوق الإنسان

تقلص الحيز المدني وحرية التعبير

39 - استمرت بيئة حرية التعبير والإعلام والمجتمع المدني في ميانمار في التدهور.

40 - ومنذ عام 2021، سجلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة العديد من حوادث القمع الإعلامي. وحتى 27 تموز/يوليه 2024، قُتل ما لا يقل عن 7 من العاملين في وسائل الإعلام واعتُقل 204 آخرين، من بينهم 30 امرأة. وتم إلغاء تراخيص 15 وسيلة إعلامية و 11 مطبعة أو دار نشر. وتم أيضا توجيه اتهامات تتعلق بارتكاب جرائم شتى لوسيلتين إعلاميتين ومطبعتين أو داري نشر، أُلغيت تراخيصها، وتم توجيه اتهامات لأربع وسائل إعلامية لكن تراخيصها لم تُلغ. وتمت مداهمة ما لا يقل عن 14 غرفة أخبار، واضطرت 19 وسيلة إعلام مستقلة على الأقل إلى تعليق عملها. وانتقل العديد من العاملين في وسائل الإعلام إلى الخارج أو كانوا مختبئين.

41 - وأفادت تقارير أن العديد من الصحفيين في ولاية راخين تواروا عن الأنظار، لا سيما بعد أن عممت السلطات العسكرية على مستوى الولاية في آب/أغسطس 2023 قائمة بأفراد، من بينهم 10 صحفيين، مطلوبين في جرائم مزعومة متعلقة بالأمن.

42 - كما قام مجلس إدارة الدولة بمراجعة قانون مؤسسات الطباعة والنشر وقانون البث التلفزيوني والإذاعي في عام 2023، مما زاد من سيطرة الجيش على العمل الإعلامي داخل البلد، بما في ذلك من خلال تعمد قطع الإنترنت والهاتف للتحكم في الوصول إلى المعلومات. ولا تزال بعض البلدات، لا سيما في منطقة ساغاينغ وولاية راخين، تعاني من انقطاعات منتظمة. كما أشارت تقارير إلى زيادة تعطل خدمات الشبكة الخاصة الافتراضية، مما يحد من الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإخبارية المستقلة. وقد أصبحت مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وقمع الانتقادات على الإنترنت مصدر قلق متزايد، حيث أفادت تقارير باعتقال نحو 000 2 شخص خلال العامين الماضيين بسبب انتقادهم للجيش على الإنترنت.

43 - وواصل مجلس إدارة الدولة تطوير مبادرة بطاقة الهوية الإلكترونية، وجمع بيانات الاستدلال البيولوجي وبيانات السير الذاتية لأكثر من 52 مليون شخص وتفاصيل أكثر من 13 مليون أسرة معيشية في هذه العملية، والتي يتم تخزينها الآن في نظام إدارة الأمن السيبراني.

المساءلة

44 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت ثقافة الإفلات من العقاب في ميانمار دون هوادة، مع استمرار انهيار سيادة القانون. وبحسب ما ورد استمرت أوجه القصور في إجراءات المحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، مع زيادة في الاستخدام التمييزي للتشريعات ضد المعارضين السياسيين. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والنشطاء يتعرضون للمراقبة وأساليب الترهيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز بسبب ارتباطهم المتصور بحركة المقاومة. ولا توفر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، التي تم إدماجها ضمن الهياكل العسكرية، أي حماية موثوقة لحقوق الإنسان.

45 - وفي المناطق الخارجة عن السيطرة العسكرية، استمرت الأنظمة القانونية الموازية في الظهور، مما وفر للمجتمعات المحلية الأدوات الأساسية لمعالجة النزاعات البسيطة، ولكن السيطرة الأحادية العرق على تلك الهياكل، كما ورد، غالبًا ما أدت إلى التمييز ضد أفراد من أقليات أخرى.

46 - واستمرت أيضا التحديات التي تواجه حماية حقوق السكن والأراضي والملكية لمستخدمي الأراضي العرفية والنازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتفاقمت قضايا عدم كفاية التشريعات، وعدم الاعتراف بالحيازة العرفية للأراضي، والاستيلاء على الأراضي بسبب غياب المساءلة والمؤسسات القانونية الموثوقة. وفي ولاية راخين، تفاقمت هذه التحديات منذ استئناف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

47 - وعلى الصعيد الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أودعت كل من ألمانيا والدانمرك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا (مملكة -)، وأودعت ملديف أيضًا، إعلان تدخل في الإجراءات المتعلقة *بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار)* لدى محكمة العدل الدولية. وفي تموز/يوليه 2024، قررت المحكمة بالإجماع أن إعلانات التدخل مقبولة. وبناءً على طلب من ميانمار، سبق للمحكمة أن مددت مرتين المهل الزمنية لميانمار لتقديم مذكرتها الجوابية، وكان آخرها حتى 24 آب/أغسطس 2023. وأصدرت المحكمة أمرًا يأذن لغامبيا بتقديم ردها على الحجج التي قدمتها ميانمار بحلول 16 أيار/مايو 2024، ولميانمار بتقديم ردها التعقيبي بحلول 16 كانون الأول/ديسمبر 2024.

48 - واستمرت الإجراءات المتعلقة بجرائم ميانمار والجرائم الدولية المحتملة التي ارتكبها الجيش في الولايات القضائية المحلية في الأرجنتين وتركيا والفلبين، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية على أخطر الجرائم الدولية. وفي ألمانيا، أصدر المدعي العام الاتحادي قرارًا في أيلول/سبتمبر 2023 برفض فتح تحقيق هيكلي طلبه 16 من مقدمي الطلبات من ميانمار، بدعم من منظمة فورتيفاي رايتس (Fortify Rights)، كانوا قد تقدموا بشكوى جنائية ضد مسؤولين عسكريين كبار وآخرين.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاملت آلية التحقيق المستقلة لميانمار مع أكثر من 800 شريك ومصدر وجمعت وعالجت قدرا كبيرا من المواد الإعلامية، بما في ذلك أكثر من 320 إفادة من إفادات الشهود ومذكرات التحري. وفيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، أحرزت الآلية تقدماً كبيراً وأعدت منتجات تحليلية مصممة خصيصاً وشاركت أدلة مع الإجراءات الجارية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ومكتب المدعي العام الاتحادي في الأرجنتين.

جيم - المجتمعات المحلية الضعيفة، والآثار المحلية والإقليمية للأزمة السياسية

عديمو الجنسية والنازحون داخليا

50 - استمر عدم الاحترام الكامل لحق الإنسان في الحصول على جنسية بالنسبة لأفراد الأقليات العرقية غير المدرجة ضمن 135 مجموعة عرقية معترف بها بموجب قانون المواطنة لعام 1982، وظلوا يعانون من آثار الممارسات الإقصائية والتمييزية والتعسفية. ووفقًا لأحدث التقديرات، كان هناك أكثر من 800 632 من الروهينغيا العديمي الجنسية في ولاية راخين، بالإضافة إلى المنحدرين من أصول هندوسية ومسلمي الكامان الذين يواجهون أيضًا خطر انعدام الجنسية.

51 - واستمر التمييز في إعاقة الحصول على الجنسية والوثائق المدنية في ولاية راخين، لا سيما بالنسبة للروهينغيا، إذ لا يمكن الحصول على الجنسية إلا إذا وافقوا على تعريفهم كـ "بنغاليين" أو عرق آخر معترف به في قانون المواطنة، حيث إن مصـــطلح "الروهينغيا" غير معترف به. وقد أعربت الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا عن قلقها إزاء رفض الاعتراف بحق الروهينغيا في تحديد هويتهم الذاتية ورفض منحهم الاعتراف القانوني الكامل بالحق في المواطنة وإصدار الوثائق المدنية المناسبة.

52 - ولا يزال الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ولاية راخين يواجهون عوائق في كفالة تسـجيل المواليد، إما بسـبب عدم وجود إمكانية الوصـول العادل أو بسـبب تقييد تحركاتهم بسـبب عدم امتلاكهم لوثائق مدنية. ووفقًا للدراسـة الاسـتقصـائية عن الفترة الممتدة منذ آخر تعداد التي أجريت في ميانمار في عام 2019، فإن ما يقرب من 60 في المائة من الأطفال في ولاية راخين لم يتم تسجيلهم عند الولادة.

53 - وحتى 22 تموز/يوليه 2024، ظل أكثر من 3,2 ملايين شـــخص نازحين داخليا، حيث فر زهاء 3 ملايين شـخص من منازلهم منذ اسـتيلاء الجيش على السـلطة ولا يزال أكثر من 000 289 شـخص في حالات نزوح ممتدة تعود إلى ما قبل عام 2021. ومن بين أولئك الـ 3,2 ملايين شخص، نزح النصف تقريبا في شمال غرب ميانمار (منطقتا ساغاينغ وماغواي وولاية تشين). وفي جنوب شرق ميانمار (ولايات كايين وكاياه ومون وجنوب ولاية شـان وإقليما باغو وتانينثاري)، أثر النزوح القسري على 000 920 شخص. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك أكثر من 000 500 شـخص نازح في ولاية راخين. كما حدث نزوح كبير في شـمال ولايتي شـان وكاشـين حيث تأثر أكثر من 000 260 شـخص. ويعيش العديد من النازحين الجدد دون مأوى مناسب، ويتحملون الطقس القاسي خلال موسم الرياح الموسمية.

54 - وواصـل مجلس إدارة الدولة الضـغط من أجل الإغلاق المبكر لمخيمات ومواقع النزوح. وقد طالت عمليات الإغلاق مواقع في ولايات كاشين وشـان وراخين، حيث فقد النازحون إمكانية الوصـول إلى الخدمات وسبل العيش، وتزايد خطر انتهاك حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

55 - ولا يزال الوصـول إلى السكان النازحين والمناطق المتضـررة من النزاع صـعباً. وأصـبحت مجتمعات النازحين معزولة بشكل متزايد بسبب النقص في السلع والخدمات الأساسية وحواجز الطرق والقيود المفروضة على الحركة وحظر التجوال. وظهرت تقارير مقلقة في حزيران/يونيه 2024 عن زرع ألغام أرضـــية وحفر خنادق في مخيمات النازحين في ولاية راخين، مما أثار مخاوف بشأن الطبيعة المدنية للمخيمات وأكد الحاجة إلى حماية النازحين وسـط تصـاعد النزاع. وتم قطع الكهرباء والإنترنت والاتصـالات السـلكية واللاسـلكية في أجزاء كبيرة من ولاية راخين منذ كانون الثاني/يناير 2024.

56 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، نزح 500 155 من أصل 800 632 شخص عديم الجنسية في راخين. وظل العديد منهم نازحين داخليًا في مخيمات أقيمت في أعقاب دورات العنف السابقة.

النزوح عبر الحدود

57 - بين 1 شباط/فبراير 2021 و 22 تموز/يوليه 2024، انتقل ما يقدر بـ 400 132 لاجئ في جميع أنحاء المنطقة، وظل 500 66 منهم في الهند. وانتقل حوالي 100 52 شخص إلى تايلند، بما في ذلك بعض الأشخاص الذين ربما عادوا لاحقًا إلى ميانمار. وهذا العدد ينضاف إلى أكثر من 000 90 لاجئ كانت تستضيفهم تايلند منذ عقود على طول حدودها مع ميانمار. وأفادت تقارير أن هناك عشرات الآلاف من الأشخاص النازحين على طول الحدود بين تايلند وميانمار، حيث لدى الجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية محدودة للوصول أو قدرة محدودة على الاستجابة.

58 - ومع اشتداد النزاع في جنوب شرق ميانمار، أبدت حكومة تايلند استعدادها لاستقبال ما يصل إلى 000 100 وافد. وفي شباط/فبراير 2024، أعلنت حكومة الهند إغلاق الحدود بين الهند وميانمار وتعليق نظام حرية التنقل. ومع اشتداد النزاع في ولاية راخين، حافظت حكومة بنغلاديش على سياسة الحدود المغلقة. وحدثت عمليات المنع من الدخول والترحيل، كما ازدادت مخاطر الإعادة القسرية من بلدان أخرى في المنطقة خلال الأشهر الأخيرة.

59 - وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص الذين حاولوا التنقل برًا وبحرًا من بنغلاديش وميانمار في عام 2023 بـ 500 6 شخص. وقد انطلق أكثر من 300 4 لاجئ من الروهينغيا في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر، وتم الإبلاغ عن وفاة أو فقدان 416 شخصًا، مما يجعل عام 2023 أكثر الأعوام فتكا على الإطلاق منذ عام 2015. وبين عام 2021 ونهاية عام 2023، زاد التنقل بحرا بنسبة 483 في المائة.

60 - وشهدت المنطقة بفعل الزيادة في عدد الوافدين بحرا خلال العام الماضي زيادة مقلقة في المعلومات المضللة والمغلوطة عن لاجئي الروهينغيا والمنظمات الإنسانية العاملة معهم، فضلاً عن خطاب الكراهية الذي يستهدف لاجئي الروهينغيا.

61 - وأدى استمرار الاشتباكات في المناطق الحدودية إلى زيادة المخاطر على المدنيين في البلدان المجاورة، حيث أشارت تقارير إلى سقوط قذائف عسكرية في جميع البلدان المتاخمة لميانمار. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن عدة مئات من أفراد الجيش وحرس الحدود في ميانمار قد انشقوا وفروا عبر الحدود إلى بنغلاديش والهند، وتمت إعادتهم إلى وطنهم في وقت لاحق.

العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين إلى الوطن

62 - أبدت غالبية اللاجئين الروهينغيا في المنطقة، وعددهم 1,1 مليون شخص، رغبتهم في العودة إلى ميانمار ما إن تتهيأ الظروف المواتية لعودتهم الآمنة والطوعية والمستدامة والكريمة. كما أكد اللاجئون أن العوامل الحاسمة لتمكينهم من العودة لم يتم تناولها، بما في ذلك حقوق المواطنة والحق في العودة إلى مكانهم الأصلي، وضمانات السلامة والحماية عند العودة. وأصبحت احتمالات العودة أكثر غموضًا منذ تصاعد النزاع في ولاية راخين.

63 - وزاد تدهور الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام 2023، تم الإبلاغ عن أكثر من 820 1 حادثا أمنيا خطيرا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 180 في المائة منذ عام 2022. واستهدفت الهجمات داخل المخيمات المتطوعين من اللاجئين والقيادات المجتمعية. كذلك، كانت هناك زيادة في العنف الجنساني. كما تم الإبلاغ عن عمليات التجنيد، بما في ذلك التجنيد قسرا، وتحركات اللاجئين الشباب عبر الحدود بوسائل مختلفة إلى ولاية راخين، ولا سيما الزيادة المقلقة في أيار/مايو 2024، بالتزامن مع تصاعد النزاع في شمال ولاية راخين.

64 - ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في بنغلاديش تعاني من نقص حاد في التمويل. وعلى الرغم من أنه تم تحديد تمويل إضافي للسماح بعودة الحصص الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للاجئين إلى المبلغ الأصلي البالغ 12 دولارًا للشخص الواحد شهريًا، فإن خطة الاستجابة المشتركة في عام 2024 لم تحقق سوى 33 بالمائة من التمويل المطلوب حتى 29 تموز/يوليه 2024.

65 - وفي المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2023، أكد المجتمع الدولي دعمه للاستجابة لأزمة الروهينغيا والتزم بتعزيز نظام تقاسم الأعباء والمسؤوليات. وبموجب تعهد أصحاب المصلحة المتعددين من أجل طائفة الروهينغيا، قدم 26 كياناً 45 التزاماً بتقديم الدعم السياسي والمالي والتقني من أجل التوصل إلى حلول شاملة وتعزيز القدرة على الصمود. وفي أيار/مايو 2024، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على مشروعين جديدين لبنغلاديش بتكلفة إجمالية تبلغ 700 مليون دولار، خصص 585 مليون دولار منها لتوفير الخدمات الأساسية وبناء القدرة على مواجهة الكوارث والقدرة على الصمود الاجتماعي للمجتمعات المضيفة والنازحين من الروهينغيا في كوكس بازار وجزيرة بهاسان شار.

الأنشطة غير المشروعة

66 - لا تزال المناطق الخاصة في ولاية شان، التي تخضع إلى حد كبير لسيطرة الجماعات المسلحة، مرتعا لاقتصادات غير مشروعة كبيرة، بما في ذلك إنتاج المخدرات غير المشروعة، وعمليات الاحتيال عبر الإنترنت، والاتجار بالأشخاص، فضلاً عن عمليات غسل الأموال المتطورة التي تتم على نطاق كبير، والعمليات المصرفية السرية وعمليات القمار غير المنظمة. وقد ساهم اشتداد النزاع وانهيار الأمن وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتحديات الحوكمة في تلك المناطق في زيادة توسع الاقتصادات غير المشروعة.

67 - وفي عام 2023، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن زيادة أخرى في زراعة الأفيون، سواء من حيث المساحة المزروعة (18 في المائة) أو من حيث محصول الأفيون الذي بلغ أعلى مستوى له منذ بدء عملية التسجيل في عام 2002. ووفقًا *لتقرير المخدرات العالمي لعام 2023*، جاءت هذه الزيادة في أعقاب زيادة سابقة بنسبة 33 في المائة، سُجلت في عام 2022. كما ارتفعت الأسعار ومن المرجح أن تستمر في الارتفاع، نظرًا للنقص العالمي الوشيك. ووصل إنتاج المخدرات الاصطناعية، ولا سيما الميثامفيتامين والكيتامين، في ولاية شان إلى مستويات قياسية عالية.

68 - وكانت مراكز الاحتيال المزعومة المتعلقة بالاحتيال عبر الإنترنت والعملات الرقمية منتشرة على طول الحدود بين ميانمار وتايلند وميانمار والصين. وأفادت التقارير أن هذه المراكز كانت تؤوي 000 120 شخص يعملون بالسخرة، وكثير منهم كانوا ضحايا الاتجار بالأشخاص. وهرب الآلاف من الأفراد أو أعيدوا

إلى أوطانهم من المجمعات في أواخر عام 2023، وأبلغوا عن ظروف مروعة ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة وانتهاكات جنسية واستعباد[15].

دال - الصحة العامة والحالة الاجتماعية والاقتصادية

69 - لا يزال القطاع الصحي في ميانمار يواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، وتناقص العاملين في مجال الرعاية الصحية، والهجرة الواسعة النطاق لمزاولي المهن الصحية، وشدة عدم توفر الأدوية واللقاحات الأساسية وعدم القدرة على تحمل تكاليفها. ولا تزال تستهدف المرافق الصحية ويستهدف المرضى. وتشير تقارير إلى أن مجلس إدارة الدولة بدأ في إلغاء تراخيص العيادات والمستشفيات الخاصة لمعاقبتها على توظيفها للعاملين في المجال الطبي المتحالفين مع حركة العصيان المدني.

70 - وكان منع الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المنظمات العرقية المسلحة يعني عدم وصول العاملين الصحيين والإمدادات الطبية المنقذة للحياة إلى المرافق الصحية في تلك المناطق. وأدى الانخفاض الحاد في قيمة الكيات إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الأدوية. وكان هناك نقص في الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة بسبب إجراءات تراخيص الاستيراد المطولة والقيود المفروضة على الاستيراد وتأخر التخليص الجمركي.

71 - وكان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية محدودا أيضا. فقد شكلت القيود المفروضة على التنقل ونقاط التفتيش الأمنية، لا سيما في الليل، تحديات كبيرة للأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الرعاية الطبية العاجلة، بما في ذلك النساء اللائي يعانين من مضاعفات مرتبطة بالحمل أو الولادة أو الإجهاض.

72 - وفي العديد من البلدات في ولاية راخين التي يسيطر عليها جيش أراكان، أغلق الجيش نقاط الدخول والخروج، ما تسبب في نقص حاد في اللقاحات. وتشير التقارير الأخيرة إلى حرمان الأطفال حديثي الولادة من خدمات التحصين الروتين بسبب عدم كفاية إمدادات اللقاحات أو بسبب مشاكل في نظام سلسلة التبريد تعود إلى قيود النقل.

73 - وفي نيسان/أبريل 2024، أفادت تقارير بوفاة أكثر من 80 شخصًا بسبب الزحار في مخيمات النازحين في ولاية راخين، نتيجة سوء الظروف المعيشية وعدم توفر الموظفين الطبيين ونقص الأدوية. وفاقمت ندرة المياه الموسمية وحالات الإسهال المائي الحاد الناجمة عن مشاكل الصرف الصحي والنظافة الصحية من معاناة مجتمعات النازحين. وفي تموز/يوليه 2024، تفشت جائحة الكوليرا في منطقة يانغون، وبحلول 26 تموز/يوليه، أفادت تقارير أن ما لا يقل عن 199 1 شخصا تم نقلهم إلى المستشفيات، وتأكدت إصابة 141 منهم بالكوليرا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الجهود مستمرة لاحتواء ووقف انتقال العدوى.

(15) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Online scam operations and trafficking into forced criminality in Southeast Asia: recommendations for a human rights response" (2023).

74 - وفي ولاية راخين، أثر نقص السيولة النقدية الناجم عن الاضطرابات المصرفية وشدة ارتفاع الأسعار على قدرة الناس على شراء السلع والخدمات الأساسية. وتأثرت بشدة معالجة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات.

75 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك اضطرابات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة للناس في جميع أنحاء ميانمار. واستمرت أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والوقود، في الارتفاع، لا سيما في مناطق الأقليات العرقية، مما أدى إلى زيادة تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية وإمكانية الحصول على الغذاء والسلع الأساسية. وقدر برنامج الأغذية العالمي أن 13,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن متوسط تكلفة سلة الغذاء الأساسية زاد أربع مرات مقارنة بالتكلفة قبل استيلاء الجيش على السلطة. واستمر تدني إنتاج المحاصيل مع تخلي الناس عن أراضيهم في المناطق المتضررة من النزاع.

76 - وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت 50 في المائة في جميع أنحاء البلد، أي أكثر من ضعف مستويات عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، كان 26 في المائة من السكان فوق خط الفقر بقليل وهو 590 1 كيات (حوالي 0,76 دولار) في اليوم. وظلت مناطق الأقليات العرقية تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، أي 73,4 في المائة في ولاية تشين، و 66,9 في المائة في ولاية راخين، و 63,8 في المائة في ولاية كاشين. وكانت الأسر المعيشية التي تعيلها نساء أكثر عرضة للعيش في فقر بمقدار 1,2 مرة، كما أن الأسر التي لديها عدد أكبر من الأطفال كانت لديها حالات فقر أعلى. وزادت أيضا معدلات الفقر في المناطق الحضرية، بما في ذلك يانغون وماندالاي[16].

ثالثا - ملاحظات

77 - أشعر بالجزع إزاء تدهور الوضع واتساع رقعة النزاع في ميانمار. فمنذ أن أطاح جيش ميانمار بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً واعتقل قياداتها، بمن فيهم الرئيس وين ميينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، في شباط/فبراير 2021، تفاقمت الأزمة السياسية والإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ويتزايد عدد المنظمات المسلحة والأسلحة بمستويات متفاوتة من التعقيد مع استمرار النزاع في تغذية انتشار الأنشطة غير المشروعة والشبكات الإجرامية ذات التداعيات الإقليمية الخطيرة. وفي ظل هذا الوضع الصفري المحصلة، يواصل العديد من الجهات الفاعلة السعي إلى إيجاد حل للوضع من خلال الوسائل العسكرية، ويعاني شعب ميانمار العالق وسط القتال معاناة هائلة. وأكرر دعوتي إلى إنهاء جميع أشكال العنف ودعوتي جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أدعو إلى إيلاء الاهتمام الدولي والإقليمي العاجل وإلى العمل الجماعي من أجل دعم مسار التحول الديمقراطي بقيادة ميانمار، مع العودة إلى الحكم المدني.

78 - فالمنظمات الإقليمية في وضع جيد يسمح لها باستخدام مزاياها النسبية للنهوض ببناء الثقة والحوار، والمساعدة في منع نشوب النزاعات وحلها سلمياً. وكان دعم الجمعية العامة ومجلس الأمن أساسيًا

(16) انظر United Nations Development Programme, "Poverty and the household economy of Myanmar: a disappearing middle class" (New York, 2024).

في تعزيز الدور المحوري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك دور الأمم المتحدة، في إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بينما نواصل جهودنا الجماعية نحو حل سياسي شامل وسلمي للأزمة بقيادة ميانمار. ومع ذلك، تستمر الخصومات الجيوسياسية في تعقيد الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الإقليمية والعالمية. ويبقى من الضروري أن تسترشد أعمالنا بإرادة الناس واحتياجاتهم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الأكثر تضررًا.

79 - وتعد الشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشراكة مع منظمة التعاون الإسلامي أساسيتين للأمم المتحدة، وإني أرحب بدورهما في السعي إلى اتباع نهج متماسك لمعالجة الأزمة وأسبابها الجذرية والانخراط مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل وسلام مستدام وشامل في ميانمار. وأكرر تأييدي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ولمواصلة تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه. وسأظل ملتزمًا بالعمل عن كثب مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال مبعوثتي الخاصة المعنية بميانمار، للاستفادة من خبرات كل منا وضمان تكامل جهودنا.

80 - وفي أعقاب استيلاء الجيش على السلطة، هناك فرصة فريدة تطرح لمساعدة شعب ميانمار على البناء على الوحدة الجديدة غير المسبوقة في مواجهة الانقسامات الدينية والعرقية والطائفية للوصول إلى مستقبل يتسم بالشمول والتسامح. ومن المهم المساعدة في تحقيق هذه التطلعات والحذر من مخاطر المصلحة الذاتية، وكذلك من عودة ظهور التوترات الطائفية والتوترات داخل الجماعات الإثنية. ويشكل انتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية، لا سيما في المناطق الحدودية، والتوترات التاريخية المرتبطة بعقود من النزاع المسلح الداخلي، مصدر قلق خاص ويثيران مشاكل رئيسية على صعيد التخفيف من المخاطر.

81 - ويساورني قلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع، بما في ذلك الغارات الجوية العشوائية التي يشنها الجيش والتي لا تزال تؤدي إلى قتل وإصابة العديد من المدنيين. كما أن التقارير التي تتحدث عن زيادة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي والجنساني تثير القلق بشكل خاص. ولا يمكن تحقيق مستقبل سلمي لميانمار، قائم على المصالحة الوطنية، إلا من خلال المساءلة. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لكفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار، بما في ذلك ضد الروهينغيا وغيرهم من الأقليات. وأحث على التعاون الكامل مع الآليات ذات الصلة مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، بسبل منها إتاحة الوصول إلى ميانمار، وكذلك إلى الشهود والضحايا ومسارح الجرائم. وأحث بقوة الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، التي يوجد فيها العديد من الشهود المحتملين، على التعاون الكامل مع آلية التحقيق المستقلة واتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكينها من العمل في أراضيها.

82 - ويجب أن يكون النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أولوية. فالصدمة الناشئة عن النزاعات وأعمال العنف المستمرة تنطوي على مظالم وجروح يمكن أن تديم دورات العنف. وقد كان للتجنيد القسري للشباب في الخطوط الأمامية للقتال المتصاعد، بما في ذلك شباب الروهينغيا، تأثير سلبي مضاعف على الشباب وأسرهم ومجتمعاتهم. وأحث المجتمع الدولي على تعزيز التضامن مع هؤلاء الشباب وضمان حصولهم على التعليم وفرص كسب الرزق وخدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي.

83 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالبقاء داخل البلد وإنجاز المهام. وتماشيًا مع المبادئ الإنسانية، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين من خلال العمل بحيادية عبر جميع

القنوات المتاحة والفعالة. لقد أثبت عمال الإغاثة مرونتهم في إيجاد طرق للتغلب على العوائق المفروضة على الوصول، بما في ذلك من خلال الشراكات القوية مع المستجيبين المحليين. ومن الضروري أن يكون بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا العمل مع أصحاب المصلحة في ميانمار، بما في ذلك بطرق مبتكرة مع منظمات محلية ذات مصداقية وموثوقة، من أجل دعم جميع المحتاجين. ويجب علينا أيضا أن ندعم الدور الرئيسي لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في إيصال المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان زيادة نقاط الدخول والقنوات للجماعات النسائية ليتسنى لها تقديم الخدمات الاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية، فإن تعزيز الدعم الدولي أمر بالغ الأهمية. ويجب دعم وصول المساعدات الإنسانية الذي تم تأمينه بشق الأنفس من خلال كافة القنوات المتاحة بتمويل كافٍ للجهود الإنسانية. وأدى النقص الحاد في تمويل الاستجابة في ميانمار إلى استنفاد خطوط الإمداد ومخزونات الطوارئ واستنفاد قدرات المواجهة. ويؤثر النقص في التمويل سلباً على نطاق المساعدة ونوعيتها، كما أن له آثاراً ضارة طويلة الأجل على المجتمعات المحلية. وأحث جميع الدول الأعضاء على دعم خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2024.

84 - وأكرر دعوتي إلى حماية المدنيين، بما في ذلك عمال الإغاثة، وفقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى وقف الأعمال العدائية وكفالة وصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن تفي أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لضمان احترام وحماية المرافق الإنسانية، وضمان توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق في سبيل إيصال المساعدات الحيوية إلى من هم في أمس الحاجة. وبالإضافة إلى الحرمان غير المشروع من وصول المساعدات الإنسانية، فإن التلوث بالألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة يشكل الآن خطراً يومياً على المدنيين في مناطق النزاع، ولا سيما الأطفال، وسيكون إرثاً مميتاً طويل الأمد للأزمة. وينبغي أن يتم بشكل منهجي تنفيذ أنشطة التوعية بالمخاطر لحماية السكان المدنيين من مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات، إلى جانب وضع علامات على تلك المخلفات وإزالتها، في سبيل تعزيز سلامة المجتمع.

85 - وإني أشعر بقلق عميق إزاء اتساع نطاق النزاع في ولاية راخين، وهو ما يؤدي إلى النزوح وإلى تفاقم أوجه الضعف والتمييز الموجودة من قبل. وإني أشعر بالجزع إزاء التحريض على العنف الطائفي والتجنيد القسري للروهينغيا والاستهداف المستمر للمدنيين، لا سيما من قبل الجيش. إن معالجة القضايا الكامنة وراء أزمة الروهينغيا يجب أن تشكل جزءا محوريا في أي حل سياسي في ميانمار. ويتطلب الوضع أيضًا من المجتمع الدولي إظهار مزيد من التضامن مع طائفة الروهينغيا ومع البلدان المضيفة في المنطقة، ولا سيما بنغلاديش التي تستضيف بسخاء ما يقرب من مليون لاجئ. وهناك حاجة إلى زيادة الطابع الاستعجالي على صعيد معالجة الأسباب الجذرية وتهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة لجميع اللاجئين. والمسؤولية النهائية عن ذلك تقع على عاتق ميانمار. ولا تسمح الظروف الحالية في ولاية راخين بإمكانية العودة الآمنة والكريمة والمستدامة للروهينغيا إلى أماكنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها. ومن أجل تهيئة ظروف مواتية لعودتهم، يجب معالجة القضايا الهيكلية المتعلقة بالمواطنة والحقوق والحريات الأساسية، ومنها المساواة أمام القانون، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، وبما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسيكون هذا النهج حاسمًا في إيجاد مسار مستدام للخروج من الأزمة. ومن المهم أن تحمي جميع الأطراف في ولاية راخين السكان الروهينغيا.

86 - وفي بنغلاديش، ستواصل الأمم المتحدة، بالعمل مع شركائها، بما في ذلك الحكومة، دعم التعليم وبناء المهارات القابلة للنقل وفرص كسب الرزق للاجئين التي ستيسر عودتهم في نهاية المطاف وإعادة إدماجهم بشكل مستدام في ميانمار. وأحث الدول الأعضاء على زيادة دعم خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2024، والتي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرة اللاجئين على الصمود ومعالجة التأثير على المجتمعات المضيفة. وإني أعوّل على الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2023.

87 - وأشيد ببلدان المنطقة، ولا سيما بنغلاديش، التي تواصل توفير الحماية الدولية للاجئين المتضررين من الأزمة في ميانمار، وأدعو إلى زيادة تقاسم الأعباء والمسؤوليات في المجتمع الدولي. ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بمنع دخول وترحيل أولئك الذين يبحثون عن الأمان في البلدان المجاورة وبلدان المنطقة وسط تنامي المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية. وأكرر دعوتي لبلدان المنطقة إلى توفير إمكانية الوصول إلى أراضيها والدعم المنسق لحماية اللاجئين ومساعدتهم. ويخاطر المحتاجون للمساعدة، بمن فيهم لاجئو الروهينغيا، بحياتهم في رحلات خطيرة، وغالبًا ما يقعون في أيدي مهربين عديمي الضمير. وقد أدى نمو النشاط غير المشروع إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة، حيث وقعت الفئات الأكثر ضعفًا فريسة للشبكات الإجرامية.

88 - ويحدوني الأمل في أن يساعد تعييني لجولي بيشوب مبعوثة خاصة معنية بميانمار في تجديد العمل الدولي والجماعي من أجل تحقيق سلام مستدام وشامل في ميانمار. وقد أولت مبعوثتي الخاصة الأولوية لنهج إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية تمشيا مع ولايتها الصادرة عن الجمعية العامة ومع قرار مجلس الأمن 2669 (2022). وأحث الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على جميع المستويات على استخدام تأثيرهم لدعم جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة بقيادة ميانمار. وستواصل منظومة الأمم المتحدة العمل على نطاق ركائزها من أجل الاستجابة بشكل شامل ومتسق لتحديات حقوق الإنسان والتحديات الإنسانية والإنمائية وتحديات السلام والأمن التي تواجهها ميانمار. ويتطلب عمل المنظمة وشركائها دعماً موحداً من الدول الأعضاء.

89 - وأود أن أتوجه بالشكر لمبعوثتي الخاصة المعنية بميانمار، ولقيادة فريق الأمم المتحدة القطري، وجميع موظفي الأمم المتحدة في ميانمار، على ما يقومون به من عمل دؤوب وعلى تفانيهم في دعم السلام والاستقرار في البلد.